تمكين المرأة، قراءة نقديَّة في التّقارير الدّوليَّة

تقرير تقدُّم النّساء في العالم (2019-2020) أنموذجًا

سحر مصطفى *

ملخَّص

يتناول البحث التّداعيات التي تسبَّبت بها أنشطة تمكين المرأة من المنظور الجندريّ، وفاقًا لأجندة سيداو (CEDAW)، وذلك بتتبُّع بيانات سلسلة من التّقارير الدّوليّة التي تُصدرها هيئة شؤون المرأة في الأُمم المتّحدة، وتحليلها، وبشكل خاصّ تقرير تقدّم النّساء في العالم. ويُفهم من المسار العامّ، تلميحًا أو تصريحًا، في بعض الأحيان، أنَّ تردُّد النّساء في الإقدام على الزّواج، وازدياد الطّلاق، وتنامي ظاهرة المُساكنة والأشكال الغريبة مِنَ الأُسَر ذات الجنس الواحد، هي من إنجازات هذه الهيئة وسياساتها. فهي، على سبيل المثال، تعدّ الأمومة والزّواج من العوائق أمام تقدُّم المرأة وحضورها في سوق العمل، وأنَّ العمل الذي تقوم به المرأة في المنزل هو إلزامات أو إكراهات (obligations) غير مدفوعة الأجر، يجب أن يقوم بها آخرون حتَّى تتمكّن المرأة من التّطوّر.

---

* أستاذة علم الاجتماع في الجامعة اللّبنانيّة.

مقدمة

«خضعت مؤسَّسة الزّواج لتغيُّرات بارزة في العقود الأخيرة؛ إذ تفوَّقت النّساء على الرّجال في التّعليم وتنامت قدراتهنَّ. وترافقت هذه المكاسب غير المتكافئة مع عكس الأدوار (الجندريّة) في الخصائص الزّوجيّة، وكذلك في المنافع الاقتصاديَّة للزّواج».

بهذا المقطع، يبدأ التّقرير المعنون: «الرّجل، المرأة، والاقتصاد الجديد للزّواج»[1]، والذي يشير إلى التّغيُّرات التي طالت مؤسَّسة الزّواج، بفِعْل التّمكين الذي حصلت عليه النّساء، في المجتمع الأميركيّ، في العقود العشرة الأخيرة؛ ما جعلهنَّ يتفوَّقنَ على الرّجال في التّعليم والقُدُرات الإنتاجيَّة. ويَستعرِض التّقرير آثار هذا التّفوُّق على تراجع عدد حالات الزّواج؛ إذ وجد أنَّ المكاسب الاقتصاديَّة للمرأة مِنَ الزواج تراجعت لحساب زيادة المكاسب الاقتصاديّة للرّجل الذي أصبح يبحث عن المرأة المتعلِّمَة والعامِلَة، فتراجعت حظوظ النّساء غير العامِلات في الزّواج، وكذلك حظوظ الرّجال ذوي المستوى التّعليميّ المتدنِّي.

تَغَيُّرات الأُسرة وبرامج تمكين المرأة

اخترنا افتتاح المقال بهذا الاستشهاد من التّقرير وإيراد بعض النّتائج التي توصَّل إليها، حتَّى ندخل في تفاصيل العلاقة بين التّغيُّرات التي تطال الأُسرة ـ سواء على مستوى التّشكيل، أو شبكة العلاقات في داخلها، أو حجمها ـ والتّغيُّرات التي أحدثتها برامج تمكين المرأة الأُمَمِيَّة، وكذلك سياسات التّنميّة والحماية الاجتماعيّة المرتبطة بالهدف الخامس «المساواة بين الجنسَين».

إنَّ أساسَ مصطلح «التّمكين» هو الاستقلال المادِّيّ للمرأة، الذي يتيح لها أن تستغنيَ عن التّشاركيَّة مع الرّجل. ومن خلال المنظور الاقتصاديّ دون سواه، العاطفيّ أو النّفسيّ، عَدَّت أدبيَّات الأُمم المتّحدة والجندر عمل المرأة المنزليّ

1- Richard Fry، D'vera Cohn, Women Men and the new economics of marriage, p. 1. Un Women, The Paths To Equal Twin indices on women's empowerment and gender equality,

هيئة الأُمم المتّحدة للمرأة، التّمكين الاقتصاديّ للمرأة في عالم العمل المتغيِّر، نيويورك.

الأُمم المتّحدة، هيئة الأُمم المتّحدة للمساواة بين الجنسَين وتمكين المرأة (هيئة الأُمم المتّحدة للمرأة: الخطَّة الاستراتيجيَّة للفترة 2022-2025).

الأُموميّ «عملًا غير مدفوع الأجر»[1]. وتنفي هذه الأدبيَّات ـ عن عمل الأُمّ في البيت ـ أيّ دورٍ تنمويّ إنسانيّ؛ بل أكثر من ذلك تتعاطى معه على أنّه إكراه، وإلزام يُعيق المرأة عن العمل والتّقدُّم، وتدعوها إلى العمل الذي يعدّه البنك الدّوليّ والأُمم المتّحدة منتجًا دون غيره، وهو العمل خارج المنزل.

إنَّ العلاقة التي تدعو إليها هذه الأدبيَّات، بين المرأة والرّجل، هي علاقة نزاع يجب أن تُعزِّز فيها المرأة موقعها التّفاوضيّ عبر الاستقلال المادِّيّ. ولا تأبه هذه الدّعوات إلى وضع الأسرة أو المرأة على مختلف المستويات؛ النّفسيّة والعاطفيّة والاجتماعيّة[2].

إنَّ المواثيق والاتّفاقات الدّوليَّة التي تخصُّ المرأة والأُسرة والسّكّان تُصاغ اليوم في وكالات ولجان تُسيطر عليها فئات ثلاثة: «الأنثويَّة المُتطرِّفة، أعداء الإنجاب والسُّكّان، الشَّاذُّون والشّاذَّات جنسيًّا». وإنَّ لجنة المرأة في الأُمم المتّحدة شكّلتها امرأة إسكندنافيّة كانت تؤمن بالزّواج المفتوح ورفض الأُسرة، وكانت تعدّ الزّواج قَيْدًا، وأنَّ الحرِّيَّة الشّخصيَّة لا بُدَّ من أنْ تكون مطلقة[3]!

بعد مراجعة العديد من التَّقارير التي تصدرها الأُمم المتّحدة حول التّقدُّم في مجال تطبيق المساواة وإلغاء جميع أشكال التّمييز ضِدَّ المرأة، وكذلك التّقارير حول سياسات الحماية الاجتماعيّة، والتي تلتزم مندرجات سيداو[4]، اخترنا التّقارير التي تنشرها هيئة الأُمم المتّحدة للمرأة[5]؛ لتتبُّع التّقدُّم الذي تُحرزه النّساء في

1- طلال عتريسي، الجندر المخادع: مِنَ المرأة الضّحيَّة إلى تفكيك المنظومة الأُسريَّة، ص 167.

2- المصدر نفسه، ص 178.

3- مثنى الكردستانيّ، حركات تحرير المرأة مِنَ المساواة إلى الجندر: دراسة نقديَّة إسلاميَّة، ص 8-7.

4- مجموعة البنك الدّوليّ، الطّبيعة المُتغيِّرة للعمل، واشنطن.
أُسامة دياب، سلمى هندي، الحماية الاجتماعيَّة والجندر في برنامج صندوق النّقد الدّولي بمصر، القاهرة.

5- هيئة الأُمم المتّحدة للمرأة، بحسب التّعريف الذي يذكره موقعها على الإنترنت، هي منظَّمَة الأُمم المتّحدة المعنيَّة بالمساواة بين الجنسَين وتمكين المرأة، والهيئة هي النَّصير العالميّ الرّئيس لقضايا المرأة والفتاة؛ إذ نشأت بغرض التَّعجيل بإحراز تقدُّم في ما يتَّصل بتلبية احتياجاتهنَّ على الصّعيدِ العالميّ. تدعم هيئة الأُمم المتّحدة للمرأة الدّول ←

العالم[1]، بناءً على أجندة سيداو[2] والهدف الخامس من أهداف التّنمية المُستدامة «المساواة بين الجنسين»[3]. وقد حمل تقرير العام 2019ـ2020 الذي سنقوم بتحليله ونقد ما جاء فيه عنوان «العائلات في عالم مُتغيِّر»[4].

يقع التّقرير في 285 صفحة، تتوزَّع على مقدّمةٍ وثمانية فصول، ويتناول موضوع العائلة في ظِلِّ التّغيُّرات التي تعرَّضَت لها. وقد كان لافتًا العنوان المتعلِّق بالعائلة لهذا العدد من التّقرير، وخصوصًا أنَّ كُلَّ أدبيَّات التّقارير التي تُصدرها هيئة الأُمم

← الأعضاء في الأُمم المتّحدة في وضع معايير عالميَّة لتحقيق المساواة بين الجنسَين، وتعمل مع الحكومات والمجتمع المدنيّ لتصميم القوانين والسّياسات والبرامج والخدمات اللّازمة؛ لضمان تنفيذ تلك المعايير بشكل فعَّال؛ لتعود بالفائدة بحقّ على النّساء والفتيات في مختلف أنحاء العالم. تعمل المنظَّمة على الصّعيد العالميّ لجعل رؤية أهداف التّنميّة المستدامة حقيقة واقعة بالنّسبة إلى النّساء والفتيات، وتقف وراء مشاركة المرأة على قَدَم المساواة في جميع جوانب الحياة... كما تقوم هيئة الأُمم المتّحدة للمرأة بتنسيق عمل منظومة الأُمم المتّحدة وجميع المداولات والاتّفاقيَّات المرتبطة بخطَّة العام 2030، في مجال النّهوض بالمساواة بين الجنسَين وتعزيزها. وتعمل الهيئة على جعل المساواة بين الجنسَين جزءًا لا يتجزّأ من أهداف التّنمية المستدامة، وخطوة نحو عالمٍ أكثر شمولًا.
https://arabstates.unwomen.org/ar/about-us/about-un-women

1- «Progress of the world's women» هو تحقيق دوريّ لـ«UN Women»، حول التّقدُّم المحرز نحو عالم يعيش فيه النّساء بحرِّيَّة مِنَ العنف والفقر والتّفاوت. هذه السّلسلة هي نتاج بحوث تستغرق عدَّة سنوات وتحليلات معمَّقة واستنتاجات بيانات تستند إلى خبرة المنظَّمات الرّائدة والخبراء والأكاديميّين.
https://www.unwomen.org/en/digital-library/progress-of-the-worlds-women

2- سيداو (CEDAW) وهي مختصر لاتّفاقية إلغاء جميع أشكال التّمييز ضِدَّ المرأة، لمعرفة المزيد حولها يمكن مراجعة:
https://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/text/0360793A.pdf

3- Web-Arabic2, Dpi. أهداف التّنمية المستدامة. **التنمية المستدامة** (blog). تاريخ الوصول 29 يوليو، 2023
/https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals

4- ONU Femmes, LE PROGRÈS DES FEMMES DANS LE MONDE 2019-2020: LES FAMILLES DANS UN MONDE EN CHANGEMENT.
https://www.unwomen.org/sites/default/files/Headquarters/Attachments/Sections/Library/Publications/2019/Progress-of-the-worlds-women-2019-2020-fr.pdf.

المتّحدة للمرأة، تتمحوَر حول المرأة والتّقدُّم الحاصل في مجال المساواة، فيما تمحور هذا العدد حول موضوع الأسرة. إلّا أنَّ مجرَّد الاطِّلاع على فَهرس التّقرير يُبدِّد التّعجُّب، فهو يعالج الموضوع من بوَّابة المرأة وحقوقها والتّقدُّم المحرَز على صعيدِ تمكينها، ويُركِّز في أكثر من موضع على إظهار الزّواج والأمومة، ويصنّفها ضمن المعوّقات في طريق عمل المرأة وانطلاقها. كما يتحدَّث عن الاعتراف القانونيّ بالاتِّحادات المدنيَّة، وقد سمَّاها التّقرير (union civil)، لا الزّواج المدنيّ، ويطرح المُساكنة بصفتها إنجازًا يعمل على تعزيز حقوق النّساء، وذلك في سياق شرح علاقة أنواع الارتباط بحرِّيّة المرأة.

يحمل التّقرير، مثل كثير من أدبيَّات الأُمم المتّحدة، كمًّا من التّناقضات، ولكنَّها في هذا التّقرير كانت أكثر وضوحًا؛ فيحاول تبرئة أنشطة الأُمم المتَّحدة والمنظَّمات التّابعة لها في مجال تمكين المرأة من تُهمة تفكيك العائلة، في حين تُبيِّن كُلّ النّتائج التي يسوقها عكس ذلك.

ففي الوقت الذي يجري التَّأكيد، في سياق التّقرير، على أنَّه يحقّ لأيٍّ كان أنْ يُؤسِّس أُسرة، بغضِّ النّظر عن توجُّهه الجنسيّ أو هُويَّته الجنسيّة، لا يحقّ ـ وفاقًا للتّقرير نفسه ـ لِمَن هُمْ دون سنّ الـ18 الزّواج، ويُعدّ ذلك عنفًا بحقِّ المرأة. وفي الوقت الذي يجابه التّقرير تعدُّد الزّوجات، لا يبدو أنَّ لديه أيّ إشكال في تعدُّدِ الشّركاء من توجُّهات جنسيَّة مختلفة في بناءِ أُسرة!

هذا فضلًا عن الاستنسابيّة في قراءة الأرقام والنّسب والدّراسات التي يعتمد عليها، فتارةً تكون نسب مثل 8% و9% نسبًا معبّرة يُعتدّ بها، وذلك عندما يكون الحديث عن مدى انتشار زواج مثليّي الجنس، أو عند إثبات تعرُّض المرأة للتّمييز، في حين تكون نسبة 38%، وهي نسبة انتشار الأُسر النّواتيّة، ليست مرتفعة. وكذلك بالنّسبة إلى إغفال نسبة 27% من انتشار الأُسر الممتدَّة. ناهيك عن التّخبُّط في النّظرةِ إلى تراجع الخصوبة، فهو يُعدّ في الدّول في طَور النّموّ إنجازًا لسياسات تمكين المرأة، فيما يجري التّعامل معه على أنّه مظلوميَّة للمرأة في الدّولِ المتقدِّمة.

والسّؤال المهمّ الذي يتبادر إلى الذِّهنِ هو: لماذا يتناول تقرير لهيئة المرأة في الأُمم المتّحدة موضوع الأُسرة، وهي التي تتبنَّى أجندة سيداو بالكامل، وتتابع في

تقاريرها التّقدُّم الحاصل في مجال تمكين المرأة؟ ولماذا مَثُل هذا الموضوع في العام 2020، بعد عشرين سنة من بدء سلسلة تقاريرها؟

لماذا الأُسرة؟ ولماذا الآن؟

يفتتح التّقرير فصله الأوَّل بعنوان «لماذا الأسرة؟ ولماذا الآن؟». وللإجابة عن سؤال: لماذا الآن؟ لم نكتفِ بما جاء في هذا الفصل، وإنَّما راجعنا المنشورات الإعلاميَّة المرافِقَة للتّقرير، ووجدنا الإجابة بشكل صريح وواضح في كلمة المديرة التّنفيذيَّة لهيئة الأُمم المتّحدة للمرأة، السّيِّدة «فومزيلا ملامبو ـ نجوكا» (Phumzile Mlambo-Ngcuka)، في المؤتمر الصّحفيّ الذي عُقد في 25 ـ 6 ـ 2019 لإطلاق التّقرير، والذي تقول فيه: «إنَّنا نشهد جهودًا مكثَّفة في جميع أنحاء العالم لحرمان النّساء مِنَ القدرة على الفعل ومِنْ حقّهنَّ باتِّخاذ قرارات خاصَّة بهنَّ، وذلك باسم حماية (قيم الأسرة). بَيْدَ أنَّنا نعلم، مِنَ الأبحاث والأدلَّة، أنَّه لا يوجد شكل (معياريّ) للأسرة، ولم يوجد هذا الشّكل مِنْ قبل أبدًا»[1].

يتصدَّى التّقرير لهذه «الانتكاسة» بأن يُظهر أنَّ بوسع الأُسر، بكلِّ تنوّعها، أن تكون مُحرِّكًا أساسيًّا للمساواة بين الجنسَين، إذا ما طَبَّق صانعو القرار سياسات مستندة إلى الواقع الذي يعيش فيه النّاس اليوم، وإذا كانت حقوق المرأة تكمن في صميم هذه السّياسات.

يجب، إذًا، تغيير شكل الأُسر وقِيَمها، لا تعديل سياسات المساواة وآليَّات التّمكين التي تتَّبعها الجهات الدّوليّة المختلفة.

نجد هذه المُقارَبة في محطَّات كثيرة مِنَ التّقرير الذي يُبيِّن في طيَّاتِه كيفيَّة التّغيير الذي يجب أنْ يحصل في الأُسر؛ حتَّى تزول المعوّقات أمام المرأة، ولكي تتقدَّم في سوقِ العمل. فالنّساء، بحسب التّقرير، يواصلن دخول سوق العمل بأعدادٍ كبيرة، بَيْدَ أنَّ الزّواج والأُمومَة يُقلِّصان معدَّلات مشاركتهنَّ في سوقِ العمل، ما يُقلِّص الدَّخل والاستحقاقات المصاحِبَة للعمل.

1- UN Women - Headquarters. «Press Release: New UN Women Report Puts Forth Policy Agenda to End Gender Inequalities within Families», 25-2019 يونيو. https://www.unwomen.org/en/news/stories/2019/6/press-release-progress-of-the-worlds-women-2019.

يؤكِّدُ التّقرير، في الصّفحة 28، على ضرورة التَّصدِّي للموجة الجديدة المواجهة لجهود الجهات الدّوليّة، في تحقيق المساواة وإلغاء أشكال التَّمييز ضِدَّ المرأة، بحسب وجهة نظر هذه الجهات. فقد ذكر أنَّ ثمَّة حاجة ضروريَّة إلى وجود هذه الدَّعوات لحقوق المرأة، والتَّأكيد القويّ على قِيَم حقوق الإنسان، أكثر من أيِّ وقتٍ مضى، في سياق يتزايد فيه ردّ الفعل المعاكِس على المكاسبِ التي تحقَّقت يومًا بعد يوم.

كما يشير التّقرير إلى إنَّ الجهود المتضافرة لأولئك الذين يَحرمون المرأة من حقِّها في اتِّخاذِ قراراتها الخاصَّة، لدَحْر إنجازات عقود عديدة مِنَ العمل مِنْ أجلِ المساواة بين الجنسَين ومحاولة التّراجع عنها، تجري تحت مسمَّى «القِيَم العائليَّة»؛ أي إنَّ كُلَّ النّداءات والأصوات التي تُطالب بإعادة الالتفات إلى الأنشطة التي تُنفَّذ في مجال تمكين المرأة وتداعيات ذلك على العائلة، هي عراقيل بوجه إنجازات الجهات الدّوليّة والمنظَّمات التي تدور في فلكها، تحت شعار القِيَم العائليَّة.

وهذا يعني أنَّ الاهتمام بالعائلة أو تخصيص هذا العدد من التّقرير لموضوع العائلة، لم يكن بدافع الدّراسة العلميَّة، أو محاولة إنقاذ العائلة أو دعمها في مواجهة التّغيُّرات التي تحدُث في عالَم اليوم، وإنَّما لمواجهة الجهود التي تبذلها بعض الجهات التي تَرفع الصَّوت في مَواجهة السّياسات الدّوليَّة، والتي تؤدِّي إلى زعزعة أركان الأسرة، تحت شعار تمكين المرأة والدّفاع عن حقوقها. بل يتَّهم التّقرير الجهات المدافِعة عن العائلة بمحاولة سرقة كُلّ الإنجازات التي تبذلها الأُمم المتّحدة، والجمعيّات التّابعة لها، في سبيل «تعزيز فرص المرأة في سوق العمل، والمساواة بين الجنسَين...»، وكأنَّ المعركة خرجت إلى العلن، ولم تَعُدْ مستترة أو مقنَّعة. كان ينقص فقط القول بصريح العبارة «لا يوجد شيء اسمه أُسرة ولم يَكُنْ موجودًا من قبل، وإنَّما هو نزاع تعاونيّ بين شركاء، يجب أن تقوم المرأة في خِضَمِهِ بتعزيز فرصها التّفاوضيّة عبر العمل والدَّعم الذي تُقدِّمه لها الجهات الرّسميّة والقوانين المرعيَّة الإجراء في الدّول».

وعليه؛ سنقوم بمعالجة الفصول وإبراز النّقاط الرَّئيسة الواردة فيها وتحليلها؛ لنصل إلى خلاصة عامَّة تُمكِّننا من رَصد تداعيات ما جاء في هذا التّقرير.

يُمرِّرُ التّقرير الأفكار بطريقة ذكيَّة ومُبطَّنة، وقد احتجنا العودة إلى نسختَيّ

التّقرير باللّغتَين الفرنسيّة والإنكليزيّة للتّأكّد مِنَ المعاني التي وردت في نسخته العربيّة، حفاظًا على المصداقيَّة العلميَّة. كما حاولنا أن يكون التّعليق على العبارات الواردة وتحليلها من داخل النّصّ ومن دون تأويل، ما احتاج عمليًّا إلى بذل جهود مضاعفة.

لا بُدَّ مِنَ الإشارة إلى أنَّ كُلَّ فصلٍ مِنَ التّقرير كان مسبوقًا بمجموعة نقاط بارزة، أُريدَ لها أنْ تبقى في ذهن القارئ، وقد سلَّطنا الضّوء عليها، لمَا لها من دلالات مهمَّة في موضوعنا. وقد خُصّص الفصل الأخير من التّقرير، بعد فصوله الثّمانية، لتقديم التَّوصيات التي تضمن الوصول إلى أُسر أكثر دعمًا للمساواة بين الجنسَين، بالإضافة إلى الملحقات.

يُشير التّقرير، في بدايته، إلى وجود دلائل عدَّة على أنَّ النّساء أصبحنَ أكثر قدرة على مشاركة السّلطة وإسماع أصواتهنَّ في داخل أُسرهنَّ، ويتَّضح ذلك من ارتفاع سنّ الزّواج والاعتراف الاجتماعيّ والقانونيّ، بشكل أكبر، بمفهوم تنوُّع أشكال الشّراكة ـ أشكال مختلفة من الأُسر ـ وانخفاض مُعدَّلات المواليد[1]. ويتكرَّر هذا الرّبط في أكثر من مكان في التّقرير.

في شرح ما تقدَّم، يُشير التّقرير إلى أنَّ النّساء أصبحنَ أكثر قدرة على اختيار ما إذا كُنَّ سيُنجبنَ الأطفال، وعدد هؤلاء الأطفال، وأوان إنجابهم، وإلى زيادة الاستقلاليَّة الاقتصاديَّة للمرأة. وهذا كلّه من نتاج التّغيُّرات الدِّيموغرافيّة الكبيرة والتّحوُّلات المثيرة في حصول النّساء والفتيات على التّعليم والعمل، وهو نتاج التّغيُّرات الفكريَّة والمعياريَّة والإصلاح القانونيّ. علمًا أنَّ مثل هذه التّغيُّرات والإصلاحات غالبًا ما تكون مدفوعة أو مستوحاة من دعوات الحركات النّسويّة.

كما يصرّح التّقرير أنَّ ضمان أنْ تصبح العائلات مكانًا يتَّسم بالمساواة وخاليًا من التّمييز، أمرٌ ضروريٌّ لتحقيق أهداف التّنمية المُستدامة؛ إذ يتطلَّب تحقيق الهدف الخامس من أهداف التّنمية المُستدامة والمساواة بين الجنسَين وتمكين جميع النّساء والفتيات، على سبيل المثال، القضاء على العنف ووضع حدٍّ للممارسات الضّارَّة، وضمان حصول المرأة على الموارد الاقتصاديّة من خلال حقوق الميراث المتساويَة والمساواة في قوانين العائلة، وتشجيع المسؤوليّة

1- ONU Femmes, LE PROGRÈS DES FEMMES DANS LE MONDE 2019-2020: LES FAMILLES DANS UN MONDE EN CHANGEMENT, p. 14.

المشتركة على توفير الرّعاية غير مدفوعة الأجر، والعمل المنزليّ الذي يقع على عاتق النّساء بشكل غير متناسب[1].

إنَّ ضمان أنْ تكون الأُسر كيانًا للمساواة لا يُشكِّل فقط ضرورة أخلاقيَّة، بحسب التّقرير، وإنَّما هو أمرٌ حيويٌّ لتحقيق أهداف التّنمية المُستدامة التي تُمثِّل الخطَّة العالميّة الأكثر شمولًا لضمان التّقدُّم الإنسانيّ. لكنَّنا، مع ذلك، لا نجد في التّقرير أيّ معطيات عن التّقدُّم على صعيد التّنمية المُستدامة أو التّقدُّم الإنسانيّ الذي أحرزته سياسات الدّول التي جعلت الأُسر كيانًا مناسبًا للمرأة وحقوقها.

يتوسَّع التّقرير في مفاصِله كافَّة في شرح هذه النّقاط والتّركيز عليها. وقد ذكر المُلخَّص، صراحةً، أنَّه يتعاطى مع العائلة بوصفها مكانًا للتّعايش والتّضامن، وكذلك للنّزاعات وعدم المُساواة والعنف[2]. ولكنَّ المُتتبِّع للتّقرير، يجد أنَّ التّركيز كان على البُعدِ الثّاني فقط؛ أي على العائلة بوصفها مكانًا للتّنافس والنّزاع.

يتناول الفصل الأوَّل مِنَ التّقرير الأسرة البطريركيَّة أو الأبويَّة، بين الأمس واليوم، ويُقارب النّزاعات في داخل هذه الأُسرة مِنْ منظور حقوق الإنسان، ثُمَّ يصل إلى تطوُّرِ العائلات في ظِلِّ عالم يتغيَّر، ويختم مع المستقبل الذي يُعنونه بسياسات ملائمة للأُسر متمحورة حول حقوق المرأة.

الأسرة ساحة للتّفاوض

يصف التّقرير الأُسرة بالرَّكيزة التي يتمكّن الأفراد في داخلها من التّشارك في موارد كثيرة؛ مثل السَّكن والدَّخل، والعناية بالمرضى والضّعفاء، بالإضافة إلى التّكاثر[3]. إنَّ مفهوم الشّراكة والتّشارك وتقاسم الموارد وساحة التّفاوض، يَطغى في تفاصيل التّقرير على مُقاربةِ الأسرة وعلى شكل العلاقات في داخلها. وقد ذكر في المقدَّمة نفسها، أنَّه في غياب الأنظمة التّضامنيَّة وعدم اتِّخاذ إجراءات جماعيّة، من أجل تمويل وبناء الخدمات العامَّة الشّاملة والبنى التّحتيّة ونظم الحماية الاجتماعيّة،

1- ONU Femmes, LE PROGRÈS DES FEMMES DANS LE MONDE 2019-2020: LES FAMILLES DANS UN MONDE EN CHANGEMENT, p. 14.

2- Ibid, p. 15.

3- Ibid, p. 22.

تصبح الأُسرة وسيلة رئيسة لنقل التّفاوت من جيل إلى جيل[1]. ما يعني أنَّ الأُسرة من دون هذه التّدخُّلات لا يمكن أن تكون إلّا مكانًا للظّلم، والتّمييز.

يجري التّركيز على الأُسرة البطريركيَّة بوصفها المكان الذي يَظلم المرأة ويمنع تقدُّمها ونيل حقوقها. ويعطي التّقرير أمثلة عن الاختلافات بين الأنظمة الأبويَّة، وبشكل خاصّ بين الدّول التي يُسمِّيها «في طَوْرِ النّموّ». ويُركِّز على أنَّ الأهمِّيَّة الكبيرة المُعطاة لموضوع «عفَّة النّساء» شكَّلَتْ عائقًا أمام انفتاح المرأة على المجتمع؛ لأنَّها ساهمت في قمع مشاركة النّساء في الحياة العامَّة. ويشير إلى التّغييرات المهمّة التي فرضتها المطالبات والتّحرُّكات النّسويَّة، على الصُّعدِ القانونيَّة والثّقافيَّة والاقتصاديَّة، في هذه المنظومة، وإنْ لم تنتهِ تمامًا[2].

إنَّ تدمير فكرة العفَّة، والتّشجيع على العلاقات الجنسيَّة وعلى حرِّيّة تصرُّف المرأة بجسدها، هي أفكار محوريَّة في الاتّفاقات الدّوليَّة الخاصَّة بتمكين المرأة. وتُركِّز برامج الصّحَّة الإنجابيَّة والتّوعية الجنسيَّة ووسائل منع الحمل والممارسة الآمنة للجنس، كما سيتبيَّن في ما بعد، على الوصول إلى الفتيات الصّغيرات، في حين تحارب هذه الاتّفاقيَّات زواجهنَّ المُبكر، وتجهد لإقرار قوانين تمنع الزّواج دون سنّ 18 في مختلف البلدان، وتَعدُّ ذلك من مؤشّرات التّقدُّم على سُلَّمِ التّنميَة، وفاق الهدف الخامس.

يُركِّز التّقرير على عدم وجود شكل واحد من أشكال العائلة ومن تنظيم العلاقات القرابيَّة، في أيِّ وقتٍ من الأوقات، وكأنَّه يريد أن يُرسِّخ فكرة أنَّ التّغييرات في أشكال الأُسرة هي سياق طبيعيّ؛ لأنَّ الأُسرة لم تكن نموذجًا ثابتًا على مدى العصور، وتاليًا لا إشكال في تغييرها. وقد صرَّح بذلك في أكثر من موضع، وإن بطريقة غير مباشرة، ودائمًا استنادًا إلى المصادر والدّراسات التي أجرتها الحركة النّسويّة.

يفرد التّقرير، في أجزاء متعدِّدة منه، حيِّزًا كبيرًا لإثبات أنَّ التّغيُّر الذي يطال شكل الأُسر ومنظومة العلاقات في داخلها، لا يتَّجه إلى شكلٍ نمطيٍّ سائد أو

1- هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تقدم النساء في عالم متغير 2019-2020 ملخص: العائلات في عالم متغير. باللغة العربية، ص 22.

2- ONU Femmes, LE PROGRÈS DES FEMMES DANS LE MONDE 2019-2020: LES FAMILLES DANS UN MONDE EN CHANGEMENT, p. 24.

نمـوذج طبيعـيٍّ مُعتـاد، كمـا بيَّنـت دراسـات سـابقة. ويجهـد للاسـتدلال بـأنَّ نمـوذج الأُسـرة النّواتيَّـة المؤلَّفـة مـن أب وأُمّ وأبنـاء، لا يُشـكِّل اليـوم على صعيـدِ العالـم ككُلّ أكثـر مـن 38% مـن الأشـكال الموجـودة للأسـر[1].

كمـا يؤكِّـدُ أنَّ نمـوذج العائلـة البطريركيَّـة، أو قانـون الأب/ الـزَّوج، هو الخاسـر الأكبر في القـرن العشـرين. ومع ذلـك، لا يـزال ثمَّـة عمـل كثير للوصـول إلى المسـاواة القانونيّة الكاملة بيـن الرِّجـال والنّسـاء، ويجـري التّركيـز في هـذا المجال على المسـاواة في مـا يخـصُّ الإرث وتجريـم مـا يُسـمَّى بالاغتصـاب الزّوجيّ؛ مـا سـيُمكّن مـن توجيـه الضّربـة القاضيـة لهـذا النّمـوذج. فقوانيـن الإرث التّمييزيّـة، بحسـب التّقريـر، في العديـد مـن دول العالـم[2]، تَحـدُّ مِـنْ حقـوق المـرأة في الحصـول على الأراضي وتُعرقـل رفاهيَّتهـا واسـتقلاليَّتها. ويسـتعرِض، فـي مقابـل ذلـك، مجموعـة الإنجـازات التـي حقَّقتهـا الحركات النّسـويَّة ومُعاهـدة «سـيداو» في محاربـة هـذا النّمـوذج من الأُسـر، ويؤكّـد أنَّ شـيوع أشـكال مختلفـة مـن الأُسـر هـو الأفضـل لحقـوق المـرأة[3].

أمَّـا فـي موضـوع حـقَّ المـرأة بإعطـاء جنسـيَّتها لأبنائهـا، فيُقـارب الأمـر مـن بوَّابـة تأثيـره علـى حظوظهـا فـي سـوقِ العمـل. وهنـا، يظهـر أنَّ المُحـرِّك الأسـاس لهـذا

1- ظهـر موضـوع التّنـوُّع أيضًـا بوضـوح فـي الدّراسـات الاجتماعيَّـة حـول العائلـة. كان الأمريكـيّ ويليـام جـي. غـود الـذي اهتـمَّ بأنمـاط الأسـر فـي المناطـق الكبـرى فـي العالم فـي الخمسـينيَّات مِـنَ القـرن الماضـي، يتوقَّـع أنْ تتطـوَّرَ أنمـاط الأُسـر تحـت تأثيـر التّصنيـع، وأنْ تضعـف روابـط القرابـة، وأنْ يَحـدُث تقـارب نحـو نمـوذج «العائلـة النّوويّـة الغربيّـة» (أي: الـزّوج والزّوجـة مـع الأطفـال). علـى الرّغـم مـن أنَّ أبحاثـه مـا زالـت تعـدّ عملًا كبيـرًا، إلَّا أنَّ فرضيَّـة التّقـارب التـي قدَّمهـا لـم تتحقَّـق بالمعنـى الكامـل. أصبـح مـن المُعتـرَف بـه علـى نطـاق واسـع الآن، أنَّ العائلة النّوويَّـة الغربيَّـة فـي الخمسـينيَّات كانـت نموذجًـا زائـلًا، حتَّـى فـي أوروبـا وأمريـكا الشّـماليّة. بـدأ هـذا النّمـوذج العائلـيّ «يتلاشـى» بعـد ذلـك قليـلًا، نتيجـةً لارتفـاع مُعـدَّلات الطّـلاق فـي السّـتينيَّات والسّـبعينيَّات، وتراجُـع معـدَّلات الإنجـاب، وزيـادة مُعـدَّلات الـولادات خـارج الـزّواج، ودخـول الأُمَّهـات فـي سـوق العمـل بكثافـة. فـي كُلِّ أنحـاء الغـرب، كان الـزّواج أكثـر سـيادة فـي الحيـاة العائليَّـة، فـي منتصـفِ القـرنِ، ممَّـا كان عليـه فـي السّـابق، وممَّـا هـو عليـه حاليًّـا. ONU Femmes, LE PROGRÈS DES FEMMES DANS LE MONDE 2019-2020: LES FAMILLES DANS UN MONDE EN CHANGEMENT, p. 24.

2- واحـد مـن كلِّ خمسـة (20%) يتوفَّـر علـى بيانـات، خاصَّـة فـي شـمال أفريقيـا وغـرب آسـيا وجنـوب الصّحـراء الكبـرى ووسـط آسـيا وجنـوب آسـيا.

3- ONU Femmes, LE PROGRÈS DES FEMMES DANS LE MONDE 2019-2020: LES FAMILLES DANS UN MONDE EN CHANGEMENT, op. cit., p. 25.

الموضـوع اقتصـاديّ وليـس حقوقيًّـا، كمـا يدَّعـون.

يذكـر التّقريـر تعريـف النّسـويّة للأُسـرة، بأنَّهـا «أماكـن يكون فيهـا الانتمـاء والتّضامن متزامنيـن مـع القمـع والاضطهـاد»، و«متاهـات الحـبّ والسّـيطرة»، وذلـك فـي سـياق الإجابـة عـن السّـؤال التّالـي: كيـف تؤثّـر الدّينامكيَّـة العائليَّـة علـى ممارسـة حقـوق المـرأة؟ والـذي ورد في الفقـرة التـي تُحـدِّد الإطـار المعيـاريّ للتّقريـر[1]. وهـذا يُبيِّـن أنَّ محـاولات التّقريـر ليظهـر أنَّـه لا يحـارب الأُسـر وإنَّمـا يحـاول حمايتهـا عبـر تمكيـن المـرأة، هـي مُجـرَّد تضليـل واهٍ، كمـا يتبيَّـن أنَّ نظرتـه إلـى الأسـرة هـي مقاربـات النّسـويَّة نفسـها مـن دون أيِّ تغييـر.

يُشـير التّقريـر فـي طيّاتـه إلـى أنَّ معظـم الاقتصاديّيـن يبتعـدون أكثـر فأكثـر عـنِ النّمـاذج الاقتصاديَّـة التّقليديَّـة ـ المعروفـة أيضًـا بالنّمـاذج الوحدويَّـة ـ التـي تَعدّ الأُسـرة وحـدةً متماسـكةً؛ تتجمَّـع فيهـا المـوارد ويوزِّعهـا «رئيس الأُسـرة الـذي يتمتَّـع بالإيثار»[2] بشـكل عـادل. ويعمـل علـى تفنيـد هـذا الطَّـرح الـذي قدّمـه مَـن وصفهـم بالاقتصاديِّيـن الأُرثوذوكسـيِّين، ويتحـدَّث عمَّـا يُسـمِّيه النّـزاع التّعاونـيّ فـي داخـل الأُسـرة، والـذي يُحتِّـم علـى المـرأة تعزيـز مقدَّراتهـا ومواردهـا الاقتصاديَّـة بمـا يدعـم موقعهـا التّفاوضـيّ، كمـا جـاء في أكثـر مـن مـورد، ضمـن فقـرة الإطـار المعيـاريّ للتّقريـر.

فـي مقطـع آخـر، يذكـر التّقريـر أنَّ السّـبيل إلـى فهـم الأُسـرة المعاصـرة يكمـن فـي قـراءة السّـياقات الحاليَّـة والتّغيُّـرات القانونيّـة والاجتماعيّـة التـي حَدَثـت عبـر سـنوات. وبهـذا الفَهـم، يربـط التّقريـر حمايـة الأُسـرة ومسـاعدتها بالسّـياق الـذي تفرضـه اتّفاقيّـة «سـيداو»، والـذي يضـع مسـألة المسـاواة بيـن الجنسَـين وتقويـة المـرأة فـي محـور المقاربـة[3].

مـن سُـبُل الحمايـة التـي يذكرهـا التّقريـر، التّغييـرات المرتبطـة بحمايـة الأطفـال خـارج إطـار الـزّواج، والأُسـرة الأحاديَّـة الوالدَيـن؛ ويطرحهـا إنجـازًا في سـياق التّغييرات

1- ONU Femmes, LE PROGRÈS DES FEMMES DANS LE MONDE 2019-2020: LES FAMILLES DANS UN MONDE EN CHANGEMENT, p. 28.

2- (Altruiste)، إنَّ فكـرة رَبّ الأسـرة المُعيـل الـذي يتمتَّـع بالإيثار، والسّـعي المسـتمرّ للتّوسـعة على العيـال، هـي فكـرة تتبنَّاهـا المنظومـة الإسـلاميَّة، ولكـن لـم يَجْـرِ التّنظيـر لهـا بالشّـكل الكافـي لتصبـح نموذجًـا يضمـن أن لا تتحـوَّل القيمومـة مـن مسـؤوليَّة إلـى تسـلُّط، المصـدر نفسـه.

3- Ibid, p. 31.

التي تهدف إلى حماية الحقوق وإلغاء التّمييز[1]! ولكنَّنا لم نعلم كيف سيكون التّعويض النّفسيّ والاحتضان العاطفيّ للأطفال الذين سيتربُّونَ خارج إطار الزّواج، أو مع أُمَّهات عزباوات. بل كيف ستُدير الأُمّ العزباء أُسرَتها، وما كَمّ الأعباء التي ستتحمَّلها، نفسيًّا واقتصاديًّا وصحِّيًّا؟ وهل يمكن لهذه الحماية المُفترَضَة أن تقوم بتخفيف الأعباء؟ أليس مِنَ الأجْدَى، منطقيًّا، والأقلّ كلفة ماديًّا، دعم الأسرة الطّبيعيَّة المكوَّنة من أب وأُمّ؛ لتتمكّن من أداء وظائفها الأساسيَّة؟

الأسرة أشكال مختلفة

يخلص الفصل الأوَّل إلى تصريح ما ورد تلميحًا في أكثر من مَوْرد، وهو ما سيجري تفصيله في الفصول اللّاحقة: «لاستعادة مندرجات بكين، فإنَّ الأُسر تأخذ أشكالًا مختلفة، وهذا تطوُّرٌ مقبولٌ من خلال السّياقات الثّقافيَّة والسّياسيَّة والاجتماعيَّة، مع أو من دون زواج قانونيّ أو شرعيّ»[2]. هذا التّنوُّع في أشكال الأُسر، والذي يصرُّ التّقرير على أنَّه لطالما كان موجودًا، إنَّما يحصل ضمن إطار تطوُّر المجتمعات.

في السّياق نفسه، يفيد التّقرير أنَّ لجنة حقوق الطفل أكَّدت وجوب فَهم مصطلح «العائلة» بمعناه الشّامل، والذي يضمّ الأبوَين البيولوجيَّين والأبوَين المتبنِّيَين أو أُسر الاحتضان، أو حسب الاقتضاء، أفراد العائلة الموسَّعة أو أفراد المجتمع[3]. ويضيف: «يتعيَّن التّعامل مع العائلات (في القانون والسّياسات العامَّة)، بناءً على الوضع الحاليّ والعناية بضمان حماية حقوق كلّ فرد في كُلِّ عائلة بالمستوى نفسه»[4]. ولكنَّ التّقرير لا يُخبرنا مآل التّربية ومصيرها، في ظِلِّ إلغاء أيّ علاقات هَرَميَّة في داخل الأسرة، ولا آثار ذلك على توازن الأطفال وتنشئتهم الاجتماعيّة.

يتناول التّقرير في أكثر من مكان ـ كما سيرد لاحقًا ـ موضوع تحديد النّسل أو ما يُسمِّيه تنظيم الأُسرة؛ «قد يكون الوصول إلى التّنظيم الأُسريّ صعبًا في العديد

1- ONU Femmes, LE PROGRÈS DES FEMMES DANS LE MONDE 2019-2020: LES FAMILLES DANS UN MONDE EN CHANGEMENT, p. 31.

2- Ibid, p. 34.

3- Ibid.

4- Ibid.

مِـنَ البلـدان، سـواء لأسـباب تتعلَّـق بالتّكلُفَـة، أو المسـافة، أو سـوء الخدمـات أو قلّـة جودتهـا، أو لأنَّـه يُعـدّ حكـرًا على النّسـاء المتزوِّجات، سـواء في الواقع أو في العقـول، مـا يضـع صحَّـة النّسـاء وحقوقهـنَّ الجنسـيّة والإنجابيّـة في خطـر»[1].

ومـع ازديـاد معـدّلات تعليـم النّسـاء وانخفـاض معـدَّلات الخصوبـة وتطـوُّر التّوقُّعات يتلاشـى تدريجيًّـا، وإنْ ببـطء، نمـوذج الرَّجـل المُعيـل، بالإضافـة إلـى تغيُّـر القواعـد الاجتماعيّـة، ودخـول عـدد كبيـر مِـنَ النّسـاء إلى سـوق العمـل[2].

تُشير الأبحـاث، بحسـب التّقريـر، إلى أنَّـه عندمـا يُـؤدِّي تحسـين فـرص عمل النّسـاء إلـى زيـادة أعبـاء عملهـنَّ، فإنهـنَّ فـي كثيـر مـن الأحيـان يشـعرنَ بأنَّهـنَّ يَعشـنَ وضعًـا أسـوأ، على الرّغـم من زيـادة دخلهـنَّ. ويضيـف إلى أنَّ تلاشي نمـوذج الرَّجـل المُعيـل والمـرأة ربَّـة المنـزل، لـم يَحـلّ مكانـه تقاسـم للأعمـال المنزليَّـة، والتـي يُسـمِّيها التّقريـر «عمـل المـرأة غيـر المدفـوع الأجـر»؛ بـل شـكّلت هـذه الأعمـال عبئًـا إضافيًّـا على المـرأة، وأنَّ الحـلّ يكمـن فـي تولِّـي الأب شـؤون رعايـة الأبنـاء والأعمـال المنزليَّـة، وليـس تفـرُّغ المـرأة للأعمـال المنزليَّـة وانتظـار أنْ يقـوم الـزّوج بإطعامهـا[3].

السّياسات الفضلى للأُسر المُتَمَحْوِرَة حول حقوق النّساء

عنـد قـراءة التّفاصيـل التـي جـاءت تحـت هـذا العنـوان، سـنجدُ التّركيـز علـى المطالبـة بحمايـة الأُسـر ودعمهـا، مـع اسـتعراض سُـبُلِ ذلـك، ومـع التّأكيـد دائمًـا على موضـوع المسـاواة وعـدم التّمييـز بيـن الجنسَـين، وصـولًا إلى القـول بـأنْ لا تُـؤدِّيَ قواعد الحصـول على الإعانـات وشـروطه، إلى اسـتثناء أُسـر معيَّنـة أو أشـخاص معيَّنيـن. والمَثَل الـذي يُعطى هـو حـول شـرط وجـود زواج قانونـيّ؛ مـا سـيُؤدِّي إلى اسـتثناء مـن يعيشـون حيـاة المُسـاكنة مـن دون زواج. كمـا يُبيِّـن سـياق الشّـرح، ومـا سـيرد مـن أمثلـة أخـرى، أنَّ مـا يريـده التّقريـر هـو تعويـم مـا يُسـمِّيه الأشـكال المختلفـة للأُسـر، وهـي: المُسـاكنة والأُسـر المثليَّـة، وأشـكال أخـرى لا يُحدِّدهـا التّقريـر.

وتحـت عنـوان «الأُسـر: الاسـتمراريّة، التّغييـر والتّنـوُّع»، تنـاول الفصـل الثّانـي

1- ONU Femmes, LE PROGRÈS DES FEMMES DANS LE MONDE 2019-2020: LES FAMILLES DANS UN MONDE EN CHANGEMENT, p. 36.

2- Ibid.

3- Ibid.

معطيات عن الخصوبة وعلاقتها بالمساواة، وكيفيَّة دخول المرأة إلى العلاقة الزّوجيّة وكيفيَّة إنهاء هذه العلاقة، ومكان عيش النّساء والفتيات.

وفي مقدَّمة الفصل الثّاني، جاء في النّقطة الرّابعة التي وُضِعَت ضمن النّقاط التي يَجدر الانتباه إليها: «إنَّ التّقدُّم الحاصل على صعيد المساواة بين الجنسَين غَيَّر، بشكل جذريّ، صورة الأزواج وأنماط الحمل في أمريكا اللّاتينيَّة ومنطقة البحر الكاريبّي، بالإضافة إلى البلدان المُتقدِّمة. وقد أدَّى هذا التّغيير إلى انخفاض معدَّلات الإنجاب والزّواج وزيادة معدَّلات الطّلاق والمُساكنة»[1].

مِنَ اللَّافت في صياغة النّقطة الخامسة أيضًا ما يرد حول «الأسف؛ لأنَّ الأنماط التّقليديَّة للأُسر مستمرَّة وصامدة، في غالبيَّة الدّول في طَوْرِ النّمو، حيث بقي الزّواج هو القاعدة والمعيار، والطّلاق نادر ويتعرَّض للتّنديد والاستنكار»[2].

لقد حدثت تغيُّرات مهمَّة على مدى العقود الثّلاثة الماضية، في تشكيل العلاقات الحميمة لدى النّساء والرِّجال، وفي تحديد وقت هذه العلاقات وأطرافها، وأصبح الرِّجال والنّساء في جميع مناطق العالَم يؤخّرون الزّواج. وقد مَكَّنَ ذلك النّساء من إكمال تعليمهنَّ وإثبات أنفسهنَّ بشكل أقوى في سُوقِ العمل ودعم أنفسهنَّ اقتصاديًّا[3]. كما أنَّ فكرة التّعايش من دون أُسرة آخذة في الازدياد في بعض المناطق، مع ازدياد عدد النّساء اللّائي يخترنَ عدم الزّواج.

ويذكر الفصل أنَّ البيانات المنشورة تُشير إلى أنَّ العقود الأخيرة، من 1980 إلى 2010، شَهِدَت تأخيرًا في العمرِ عند الزّواج الأوَّل للنّساء، وزيادة في الاتّجاه نحو المُساكنة والانفصال والطّلاق والعزوبيّة. ورغم وجود تباين كبير بين المناطق وفي داخل كُلِّ منطقة، تُعرض هذه البيانات ـ في سياق الفصل ـ كأنَّها إنجازات تدلُّ على مدى النّجاح المحقَّق في التّقدُّمِ على طريق المساواة، كما سبق وأشارت النّقطة الرّابعة[4].

1- ONU Femmes, LE PROGRÈS DES FEMMES DANS LE MONDE 2019-2020: LES FAMILLES DANS UN MONDE EN CHANGEMENT, p. 41.

2- Ibid.

3- H. Becker, Evidence.

4- ONU Femmes, LE PROGRÈS DES FEMMES DANS LE MONDE 2019-2020: LES FAMILLES DANS UN MONDE EN CHANGEMENT, op. cit., p. 50.

في موقع آخر، يذكر التّقرير أنَّ الزّواج مدى الحياة أصبح، في بعض أجزاء العالم، ينتمي إلى الزّمنِ الماضي. ثمَّ يعود ليقول بأنَّه على الرّغم من هذه التّغييرات، ثمّة أماكن أخرى مِنَ العالم لا يزال فيها الزّواج المغاير (heterosexual)، والذي يستمرّ لفترة طويلة، هو المنتشِر، ثمَّ يردفه بالقول: «في هذه الأماكن لا تزال القضايا المتعلِّقة بحقوق المرأة غير محلولة»[1]، وكأنَّه يدعو إلى تحصيل هذه الحقوق بإشاعة المُساكنة والزّيجات التي تنتهي في وقتٍ قصير؛ لكي يُعاوِد الأشخاص الزّواج أو المُساكنة.

أمَّا في ما يتعلَّق بالعمر عند الزّواج لأوَّل مرَّة، فيذكر التّقرير أنَّ تزايد مستوى تعليم النّساء والبحث عن العمل من العوامل الرَّئيسة التي تُفسِّر الارتفاع الكبير في سنِّ الزّواج الأوَّل في شمال أفريقيا وغرب آسيا. ويَعدّ التّقرير ارتفاع نسبة العمر عند الزّواج للنّساء في أنحاء العالم كافّة، إنجازًا من إنجازات تعزيز المساواة وإلغاء التّمييز، ولو أنَّ الارتفاع في معدّل السّنِّ عند الزّواج لا يزال عند الرِّجال أعلى منه عند النّساء. وعلى الرّغم من أنَّ النّساء في الدّولِ المذكورة آنفًا، يتزوَّجنَ في عمرٍ أكبر من السّابق، إلَّا أنَّ الزّواج لا زال يُشكِّل طقس عبور مهمّ لمعظمهنّ، إذ تتزوَّج غالبيَّة النّساء في النّهاية[2].

وكأنَّ من المؤسف، بالنّسبة إلى واضعي التّقرير، أنَّ النّساء لا زلن يتزوَّجن، وأنَّ الهدف النّهائيّ الذي تسعى إليه الجهود الأُمَمِيَّة هو القضاء على ذلك.

أمَّا في ما يتعلَّق بفَقَرة الخصوبة وعلاقتها بالمساواة بين الجنسَين، فتبدأ هذه الفقرة القول بأنَّ اتّجاه انخفاض الخصوبة هو الاتّجاه الحاكم في العالم. ويتبعه بأنَّ قدرة النّساء على اتِّخاذِ قرارات حُرَّة ومسؤولة بشأن عدد الأطفال الذي يرغبنَ في إنجابه، وتنظيم المسافة بين الولادات، لهما تأثيرات إيجابيَّة على رفاهيَّتهنَّ، وفرصهنَّ، وممارسة حقوقهنَّ الإنسانيَّة. ويذكر في مكان آخر، أنَّ التّقدُّم على صعيد المساواة بين الجنسَين وتمكين المرأة؛ مثل تحسين مستوى تعليم الفتيات، ومشاركة النّساء في سوقِ العمل، والوصول إلى الرّعاية الصّحِّيّة، هي

1- ONU Femmes, LE PROGRÈS DES FEMMES DANS LE MONDE 2019-2020: LES FAMILLES DANS UN MONDE EN CHANGEMENT, p. 50.

2- Ibid.

الأسباب الرّئيسة وراء انخفاض معدَّلات الخصوبة المسجَّلة في أنحاء العالم كافَّة[1].

تراجع الزّواج بوصفه إنجازًا

يتعامل التّقرير مع موضوع انخفاض الخصوبة بوصفه إنجازًا، ثمَّ يعود في نهاية الفقرة ليقول بأنَّ معدَّلات الخصوبة المنخفضة المسجَّلة في أوروبّا وأمريكا الشّماليَّة، بالإضافة إلى بعض الدّول ذات الدَّخل المرتفع في شرق آسيا، تعكس الاختيارات الصّعبة التي يجب على النّساء ـ وشركائهنَّ ـ اتِّخاذها لمصالحة الأمومة والعمل المأجور، وذلك في سياق الاضطرابات الاقتصاديّة. هذه الصّعوبات تكون خاصَّة بالنّساء اللّاتي عندما يعملن في وظائف مأجورة، مِنَ المفترض أن يتحمَّلْنَ معظم الرّعاية والأعمال المنزليَّة غير المدفوعة؛ وكأنَّ انخفاض الخصوبة يشكّل إنجازًا يُسجّل لموضوع المساواة في دول العالم الثّالث، فيما يشير إلى صعوبات تعترض المرأة في الدّول المتقدِّمة[2].

يتعرَّض التّقرير، في فقرة خاصَّة، إلى مستوى الخصوبة الذي لا يزال مرتفعًا في أفريقيا، ومدى استطاعة النّساء الحصول على وسائل منع الحمل، والعوامل التي تَحُول دون لجوء العوائل إلى تنظيم الأسرة، مِنَ الوَصْمَة الاجتماعيّة إلى الكلفة المرتفعة لوسائل منع الحَمْل، وعدم إمكانيَّة الحصول عليها، ويَذكُر التّقرير الضّغط الذي يُمارسه الأقارب على العائلة النّواتيَّة للإنجاب[3].

ثمّ يعلّق التّقرير على الخصوبةِ المنخفضَةِ جدًّا (دون مستوى الإحلال)[4] في الدّول المتقدِّمة، بوصفها مظهرًا من مظاهر عدم المساواة. ومن اللّافت أنَّ عنوان الفقرة هو: «مُعدَّلات الخصوبة المنخفضة في البلدانِ المتقدِّمة: العمل والأسرة يَصعُب التّوفيق بينهما»[5].

1- ONU Femmes, LE PROGRÈS DES FEMMES DANS LE MONDE 2019-2020: LES FAMILLES DANS UN MONDE EN CHANGEMENT, p. 56.

2- Ibid, p. 57.

3- Ibid, p. 59.

4- وهو عدد الأولاد المفترَض أن تُنجبه كلّ امرأة؛ لكي يتمّ إحلال الجيل السّابق بالجيل اللّاحق؛ أي الآباء بالأبناء. 2.1 طفل لكلّ امرأة.

5- ONU Femmes, LE PROGRÈS DES FEMMES DANS LE MONDE 2019-2020: LES FAMILLES DANS UN MONDE EN CHANGEMENT, op. cit., p. 60.

في التّفاصيل، تذكر الفقرة أنَّ في بعض مجتمعات الدّول المتقدِّمة لم تُشجَّع المستويات العالية من التَّعليم والنّشاط للنّساء، بمساعدة من الجهات الرّسميَّة في رعاية الأطفال. وتاليًا، فإنَّ النّساء يَخْتَرْنَ إنجاب عدد أقلّ مِنَ الأطفال أو عدم الإنجاب. وحاليًّا، إنَّ أقلّ بقليل من نصف سكّان العالم (46%) يعيشون في بلدان معدَّلات الخصوبة فيها أقلّ من مستوى الإحلال؛ أي بمعدّل 2.1 ولادة حيَّة.

تفسِّر الفقرة الرّبط بين عدم المساواة ومعدَّلات الإنجاب المنخفضة، بأنَّ عدم دَعْم المرأة، وتحميلها أعباء المنزل إضافةً إلى العمل، هما من الأسباب الرّئيسة التي تُؤدِّي إلى ذلك، وقد يكون خلافَ رغبتها بإنجاب عدد أكبر من الأطفال. ويحاول التّقرير نفي التّرابط الآليّ بين انخفاض الخصوبة وزيادة نشاط المرأة، مع أنَّه يُقرُّ بأنَّ بعض البلدان تَشهد ارتفاعًا في معدَّلِ نشاط النّساء، وفي الوقت نفسه، انخفاضًا في معدَّل الخصوبة، إلَّا أنَّ هذا لا يعني بالضَّرورة وجود ارتباط مباشر بينهما .

في بعض البلدان التي تشهد نموًّا اقتصاديًّا سريعًا وتطوّرًا اجتماعيًّا، قد يزداد مُعدَّل نشاط النّساء نتيجةً لفرص العمل المتاحة لهنَّ، وفي الوقت نفسه، قد تتحسَّن مستويات التّعليم لديهنَّ. وعلى الجانب الآخر، قد يؤدِّي ازدياد الضّغوط على المرأة للدَّمج بين الحياة المهنيَّة والأُمومة إلى تأخير أو تقليل الرَّغبة في الإنجاب.

يورد التّقرير أنَّ ثمَّة عوامل متعدِّدة تؤثِّر على معدَّلاتِ الخصوبة، بما في ذلك العوامل الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والثّقافيَّة والسّياسيَّة، بالإضافةِ إلى توافُرِ خدماتِ رعاية الأطفال والدَّعم الحكوميّ للأُسر. ولكنّ المَثَل الذي يُعطيه حول الدّول التي قدَّمت خدمات مُساندة للنّساء، ووصلت النّساء فيها إلى مستوى خصوبة يوافِق رغباتهنَّ، لم يكن مَثَلًا مُوفَّقًا؛ فالزّيادة التي حصلت في معدّلات الخصوبة رغم كُلّ الخدمات المُساندة، لم تتخطَّ (1.9) طفل لكلِّ امرأة، وهو معدَّل متدَنٍّ لا يزال بعيدًا عن مستوى الإحلال[1]. مع الالتفات إلى أنَّ التّقرير لم يَذْكُر إذا كان هذا المعدَّل العامّ متأثِّرًا بخصوبة المهاجرين.

1- ONU Femmes, LE PROGRÈS DES FEMMES DANS LE MONDE 2019-2020: LES FAMILLES DANS UN MONDE EN CHANGEMENT, p. 60.

هـذا ويتخبَّـط التّقريـر بيـن عـرض إنجـازات تمكيـن المـرأة ونشـر المسـاواة وعـدم التَّمييـز فـي خفـضِ الخصوبـة علـى أنّـه إنجـاز فـي بعـض الـدّول، وبيـن عـدّه تكريسًـا لعـدم المسـاواة، وفـي مواجهـة رغبـة النّسـاء فـي دولٍ أخـرى. فيحـاول تَبرِئَـة أنشـطة تمكيـن المـرأة وعَدِّهـا سـببًا لخَفـض هـذه الخصوبـة. على الرّغـم مـن أنَّ الفقـرة «الثّانية/ خامسًـا» مـن التّقريـر تتحـدَّث عـن مـكان إقامـة النّسـاء والفتيـات[1]، إلَّا أنَّهـا تُذكِّـر فـي بدايتهـا أنَّ رعايـة الأطفـال والأعمـال المنزليّـة، والتـي سـمّتها «الإلزامـات غيـر مدفوعـة الأجـر»، يجـب أن تتـوزَّع بيـن الرّجـل والمـرأة، فـي تكـرار يبـدو خـارج سـياق النّـصّ. ومـع أنَّ فقـرات عـدّة، تحـت هـذا العنـوان، تُؤكِّـد علـى الدَّعـم الـذي تحصل عليه النّسـاء اللَّواتـي يترأَّسْـنَ الأُسـر «الفاقـدات للمُعيـل»[2]، عندمـا يَكُـنَّ ضمـن الأُسـرة الممتـدَّة، إلَّا أنَّ الفقـرة تسـتدرك بـأنَّ هـذا الدَّعـم محـدود، ولا يمكـن أنْ يحـلَّ محـلَّ نُظُـم الحمايـة الاجتماعيَّـة العالميَّـة والخدمـات العامَّـة وفـرص العمـل اللّائقـة. وقـد جـاء فـي سـياق الفقـرة اسـتخدام معطيـات عـدَّة، مـن دول مختلفـة، حـول الدَّعـم الـذي تحصـل عليـه النّسـاء اللَّواتـي يرأسـنَ أُسـرًا مـن خـلال وجودهـنَّ ضمـن الأُسـر الممتـدَّة، إلَّا أنَّ الفقـرة تعتمـد فـي النّهايـة علـى دراسـة إثْنُوجرافيَّـة جـرت فـي نيكارغـوا، لتُحتِّـم بمحدوديَّـة هـذا الدّعـم[3].

فـي خلاصـةِ الفصـل، يركّـز التّقريـر مُجـدَّدًا علـى تنـوُّع أشـكالِ الأسـرة، وعلـى أنَّ شَـكْلَ الأُسـرة النّواتيّـة المؤلَّفـة مـن أب وأُمّ وأولاد ليـس الشَّـكل المسـيطر، وأنَّـه يوجـد بالإضافـة إلـى الأسـرة الممتـدَّة، الأُسَـر الأحاديَّـة الوالدَيـن، والأُسـر مِـنْ جنـسٍ مماثـل، والآبـاء والأُمَّهـات الذيـن يعيشـون مـع أطفالهـم البالغيـن، والأطفـال الذيـن يعيشـون مـع أجدادهـم[4].

ينتقـل التّقريـر إلـى الفصـل الثّالـث الـذي يتنـاول العلاقـة بيـن تشـكيل الأُسـرة وحرِّيَّة

1- ONU Femmes, LE PROGRÈS DES FEMMES DANS LE MONDE 2019-2020: LES FAMILLES DANS UN MONDE EN CHANGEMENT, p. 61.

2- والتـي يضعهـا التّقريـر تحـت عنـوان «الأُسـر الأحاديَّـة الوالدَيـن»، حيـث تكـون المـرأة العزبـاء والأرملـة أو المُطلَّقـة أو التـي هاجـر زوجهـا للعمـل فـي الخـارج هـي التـي تُديـر الأسـرة.

3- ONU Femmes, LE PROGRÈS DES FEMMES DANS LE MONDE 2019-2020: LES FAMILLES DANS UN MONDE EN CHANGEMENT, op. cit., p. 67.

4- Ibid, p. 69.

الفعل لدى النّساء. وثلاثة من ضمن أبرز النّقاط الخمسة الواردة في مستهلِّ الفصل، تتحدَّث بشكلٍ صريح عن أنَّ انخراط المرأة في الزّواج يُشكّل عائقًا أمام فاعليَّتها الاجتماعيّة، والنّقطة الأولى تقول بالنّصِّ الصّريح ما حرفيَّته:

«تكوين الزّوجيَّة والحَمْل هما الرَّكيزتان الأساسيَّتان في الحياةِ الأُسريَّة. هذان الحَدَثان يُشكّلان عبئًا ثقيلًا على مسار حياة المرأة، ورفاهيَّتها، وفرصها وممارسة حقوقها»[1].

أمَّا النّقطة الثّانية، فقد جاء فيها أنَّه في حالات كثيرة (trop souvent)، لا تختار النّساء الزّواج وإنجاب الأطفال، إنَّما يجدنَ أنفسهنَّ مُكبَّلات ضمن علاقات قِوَى غير متكافئة مع الشّريك، وحتَّى مع أعضاء آخرين من العائلة، بسبب عمرهنَّ وجنسهنَّ.

ما مصادر المعلومات التي أَوْصلت إلى هذا الاستنتاج؟ وما مَدَى انتشار مثل هذه الحالات التي يُشير إليها التّقرير؟ خصوصًا وقد سبق ولاحظنا في مواضع عدَّة، في الفصول السّابقة، استنسابيَّة في قراءة الأرقام بما يخدم توجُّهات واضعِي التّقرير تُجاه طبيعة الأُسر وأوضاع النّساء. فتارةً تكون نسب مثل 8% و9% نسبًا معبّرة يُعتدُّ بها، عندما يكون الحديث عن مدى انتشار زواج مثليّي الجنس، أو عند إثبات تعرُّض المرأة للتّمييز، وتارةً يكون رقم 38% الذي يُمثّل نسبة انتشار الأُسر النّواتيّة ليس مرتفعًا، بالإضافة إلى إغفال نسبة 27% من انتشار شكل الأُسر الممتدَّة.

إنَّ القانون الخاصّ بالأسرة الذي يُنظِّم الزّواج والطّلاق وحضانة الأطفال والتّبنِّي والميراث، كما جاء في النّقطة الرّابعة، يتضمَّن وضعيّات تمييزيَّة بحقِّ المرأة في العديد من أنحاء العالَم. وعلى الرّغم من أنَّ المساواة بين الرّجال والنّساء تُحقِّق تقدُّمًا في أنحاء العالم كافَّة، إلَّا أنَّ المطلوب هو المزيد من التّقدُّم على هذا الصّعيد. والمقصود من هذا المَزيد هو التّصدِّي بفاعليَّة أكبر لمجابهة القوانين العائليَّة. وهذا ما ستُبيِّنه النّقطة الخامسة.

إنَّ التّقدُّم المطلوب الذي تُؤكِّد عليه النّقطة الخامسة نموذجًا، هو ما يجري في 42 بلدًا من أصل 185 يتتبّعها التّقرير، وقد شرَّعت زواج «المثليّين». وهو نموذج

1- ONU Femmes, LE PROGRÈS DES FEMMES DANS LE MONDE 2019-2020: LES FAMILLES DANS UN MONDE EN CHANGEMENT, p. 76.

بلدان اتَّخذت إجراءات للاعتراف بشكل قانونيّ بأشكال مختلفة من العلاقات، وخاصَّة المُساكنة، لحماية المرأة وضمان حقوقها في هذا النَّوع من العلاقات.

فيما تُركِّز النّقطتَان السّادسة والسّابعة على ضرورة حصول المرأة على الثّقافة الجنسيَّة الكاملة التي تُمكّنها من أخذ خياراتها المناسبة، في ما يتعلَّق بالعلاقة مع الشّريك والحَمْل. كما أنَّ السّياسات الحكوميَّة يجب أن تُمكّن النّساء مِنَ الحصول على موانع الحَمْل، وبشكلٍ خاصٍّ المراهقات، ومواجهة القواعد الاجتماعيَّة التي تمنع النّساء من اتِّخاذ خياراتهنَّ الخاصَّة في ما يتعلَّق بالحَمْل. واللَّافت أنَّ الجهود التي تُبذَل لتعزيز فرص حصول المراهقات على موانع الحَمْل والثّقافة الجنسيّة، تترافق مع محاربة شديدة لزواجهنَّ، مع تشجيع على المُساكنة.

ففي مقدَّمة الفصل الثّالث، يورد التّقرير أنَّ النّساء لا يُمكن أنْ يَزدهِرْنَ ويتطوَّرْنَ، إلَّا في حال كُنَّ قادرات على ممارسةِ حرِّيَّتهنَّ بشكلٍ كامل، والتّعبير عن أنفسهنَّ بشكلٍ كافٍ في العلاقة الزّوجيّة. «يتعلَّق الأمر بممارسةً السَّيطرة الاستراتيجيَّة على حياتِهِنَّ (حُرِّيَّة التّصرُّف والعمل)، بما في ذلك تحديد الأهداف واتِّخاذ الإجراءاتِ اللَّازمة لتحقيقها، والتّفاوض على العلاقات مع الآخرين»[1]. ويعود، في مكانٍ آخر من المقدَّمة نفسها، ليربط بين الزّواج التّقليديّ وضعف حرِّيَّة المرأة في العمل والتّصرُّف.

إنَّ شرعة حقوق الإنسان، بحسب ما جاء في التّقرير، ترفض كُلَّ أشكال التّمييز ضدَّ (LGBT)[2]، والدّول مُلزَمة بحمايتهم. ويستشهد بإعلان «مبادئ جوجاكارتا»[3]،

1- ONU Femmes, LE PROGRÈS DES FEMMES DANS LE MONDE 2019-2020: LES FAMILLES DANS UN MONDE EN CHANGEMENT, p. 77.

2- Ibid, p. 78.

3- مبادئ جوجاكارتا هي مجموعة من المبادئ المتعلِّقة بتطبيق القانون الدّوليّ لحقوق الإنسان في ما يتعلَّق بالتّوجُّه الجنسيّ والهُويَّة الجندريّة. جرى تطوير هذه المبادئ خلال اجتماع لخبراء دوليِّين في جوجاكارتا، إندونيسيا، في نوفمبر 2006. تهدف هذه المبادئ إلى توضيح حقوق الإنسان للأشخاص المثليّين والمزدوجِي الميول الجنسيّة والمتحوّلين جنسيًّا وأصحاب الجندر الذين يُميَّزون عن باقي الأفراد (LGBTI)، وتعزيزها، من خلال التّركيز على حماية حقوقهم الأساسيّة وحمايتهم من جميع أشكال التّمييز والعنف والاضطهاد. تُعَدُّ أسس جوجاكارتا غير ملزمة قانونيًّا، ولكنَّها حَظِيت بالاعتراف الواسع واستُخدمتها منظَّمات حقوق الإنسان والحكومات والمؤسَّسات الدّوليَّة مرجعًا لتعزيز حقوق الأشخاص (LGBTI) وحمايتها.

الـذي يؤكّـد على أنَّـه يحـقّ لأيٍّ كان أنْ يُؤسِّـس أسـرة، بغـضِّ النّظر عـن توجُّهه الجنسيّ أو هُويَّتـه الجنسيَّة. وفي حيـن يمنـع التّقريـر حـقَّ الـزّواج لِمَن هُـم دُونَ 18 سـنة، وكذلك حـقّ تَعـدُّد الزّوجـات، لا يُبـدي، في الوقـت نفسـه، أيّ إشـكال فـي تعـدُّد الشّـركاء مِـن توجُّهـات جنسيَّة مختلفـة في بنـاء أُسـرة! حتَّى أنَّ الفقـرة التّاليـة تُدينُ مُجـرَّد كَـوْن عمر الإنـاث عنـد الـزّواج أقـلّ مِـنْ عمـر الذّكـور[1].

في مـكانٍ آخـر، يذكـر التّقريـر أنَّه مِـنَ الصّعب إصلاح قانون الأُسـرة، في ظِـلِّ البيئات الدِّينيّـة، وخصوصًـا عندمـا يكـون الدِّيـن مُتجَـذِّرًا فـي الدّولـة. في هـذه السّـياقات، يمكن أن تكـون القوانيـن والمعاييـر الأُسـريَّة مرتبطـة ارتباطًـا وثيقًـا بالمعتقـدات والممارسـات الدّينيّـة المُحـدَّدَة، مـا يجعـل إجـراء الإصلاحـات القانونيّـة أمـرًا مُعقَّـدًا وقد يُثيـر جدلًا[2].

يعـود التّقريـر فـي الصّفحـة 80 للحديـث عـن تشـريع زواج «المثليّيـن»، وعـدّه الخطـوة الأولى على طريـق الاعتـراف بالـ(LGBT) وإلغـاء التّمييـز ضدَّهـم. كمـا يعـدّ التّعديـلات القانونيّـة، بشـكلٍ عـامٍّ، خطـوة مهمَّـة لإنشـاء إطـار عمل معيـاريّ، ويشـير إلى أنَّهـا لـن تكـون كافيـة للتّغييـر.

مـن ثـمّ، تحـت عنـوان: «حرِّيَّـة التّصـرُّف عند النّسـاء في موضـوع اختيار الشّـريك»[3]، يذهـب التّقريـر إلى سَـرْدِ السّـياق الـذي يُوحي بـأنَّ ازديـاد نسـبة العزوبيَّـة وارتفـاع معـدَّل العمـر عنـد الـزّواج، وزيـادة المسـاكنة، هـي مؤشّـرات إيجابيّـة تُعبِّـر عَـنِ ازديـاد حرِّيّـة المـرأة فـي التّصـرُّف، وتراجـع التّمييـز ضدّهـا. ويُشـيد بالتّطـوُّرات التـي حصلـت فـي الـدّول المتقدِّمـة؛ مِـنْ قوانيـن تُسـهِّل الطّـلاق، وانتشـار موانـع الحمـل الـذي مَكَّـنَ المـرأة مـن إقامـة علاقـات جنسيَّة مـن دون خـوف مِـنَ الحمـل. فقـد عـزَّز ذلـك كُلّـه تحرُّرهـا مـن إلزامـات الـزّواج والأمومـة.

بالإضافـة إلـى تحديـده سـنًّا أدنـى للـزّواج، صـرّح التّقريـر أنَّ الاسـتثمار فـي التّربيـة الجنسـيَّة الشّـاملة (L'éducation sexuelle complète) (ESC)[4]، هـو مِـنَ

1- ONU Femmes, LE PROGRÈS DES FEMMES DANS LE MONDE 2019-2020: LES FAMILLES DANS UN MONDE EN CHANGEMENT, p. 78.

2- Ibid.

3- Ibid, p. 80-84.

4- يقصـد بـ«التّثقيـف الجنسـيّ الشّـامل» نمـوذج لتعليـم الصّحَّـة الجنسـيَّة والإنجابيَّـة الشّـامل والشّـموليّ، يهـدف إلـى توفيـر معلومـات ومهـارات للأفـراد بشـأن الجنـس والجنسـانيّة، ←

العوامل المهمَّة التي يُمكن أن تُعزِّز حرِّيَّة المرأة في التّصرُّف والعمل.

لقد كانت عقود الزّواج تاريخيًّا، بالنّسبة إلى التّقرير، تنطوي على تجريدِ النّساء من حقوقهنَّ الفرديَّة، وهذا الأمر ما زال قائمًا في بعض البلدان. ومِنَ المعايير التي يقاس بها دعم البلدان لحرِّيَّة المرأة في التّصرُّف: حرِّيّة اختيارها مكانَ سكنها، وتجريم الاغتصاب الزّوجيّ، وغياب القوانين التي تنصُّ على طاعة المرأة لزوجها[1].

يتكرَّرُ في فقرات التّقرير التّركيز على العلاقة بين العمر عند الزّواج وموضوع حرِّيّة المرأة بالتّصرُّف، مَعَ التّشديد على ضرورةِ رفع العمر عند الزّواج.

إنَّ الاعتراف القانونيّ بالاتّحادات المدنيَّة، وقد سمَّاها التّقرير (union civil)؛ وليس الزّواج المدنيّ، بالإضافة إلى المُساكنة، يعمل بالتَّأكيد على تعزيزِ حقوق النّساء. هذا ما يذكره التّقرير في بدايةِ الفقرة المتعلِّقة بشَرح علاقة أنواع الارتباط بحرِّيَّة المرأة[2]. وتتابع الفقرة بالتّركيز على محاربةِ تعدُّدِ الزّوجات وعَرْض محاسنَ المُساكنة وأفضليَّتها على الزّواج، في ما يتعلَّق بحرِّيَّة المرأة.

أمَّا في ما يتعلَّق «بالقدرة على اتِّخاذِ القرارات بشأن الإنجاب»، فيُظهر التّقرير عدم الرِّضى عن ربطِ مكانةِ المرأة في بعض المجتمعات بالإنجاب، ويُشير إلى الحقِّ بالإجهاض[3]. ولا يقتصر الموضوع على تنظيم الأُسرة وتحديد النَّسل، إنَّما يتطرّق إلى موضوعِ التّلقيح الصّناعيّ. ففي الدُّول المتقدِّمة، وفاق التّقرير، تعاني النّساء من صعوبة فَي الإنجاب بشكل أكبر، فقرارهنَّ تأجيل الإنجاب بسبب التَّعليم وتحسين مكانتهنَّ في العمل، يجعل فرص الحَمْل أكثرَ محدوديَّة، ويجعلهنَّ عرضةً للّجوء إلى التّلقيح الصّناعيّ للإنجاب. وبالإشارة إلى تجارة تجميد البويضات وبيعها

← والعلاقات الإنسانيّة، والجنس الآمن، والحماية من الأمراض المنقولة جنسيًّا، وتنظيم الأُسرة، والاحترام والمساواة بين الجنسَين. التّثقيف الجنسيّ الشّامل يهدف إلى تمكين الأفراد من اتِّخاذ قرارات صحيحة وآمنة بشأن جسدهم وصحَّتهم الجنسيّة، ويسعى إلى تشجيع المعرفة العلميَّة والمسؤوليَّة الجنسيَّة. ويتطرَّق إلى مواضيع عديدة؛ مثل الطّمأنينة بالنّفس، وتحديد المخاطر، والمساواة الجنسيّة، والاعتراف بالتّنوُّع الجنسيّ والجندريّ واحترامه.

1- ONU Femmes, LE PROGRÈS DES FEMMES DANS LE MONDE 2019-2020: LES FAMILLES DANS UN MONDE EN CHANGEMENT, p. 85.

2- Ibid, p. 89.

3- Ibid, p. 90.

مِـنَ النّسـاء فـي البلـدان فـي طَـوْرِ النّمـوّ إلى البلـدان المتقدِّمـة بشـروط غيـر مُنصِفَـة[1]، يُطالـب التّقريـر بتغطيـة هـذه المصاريـف ضمـن التّقديمـات الصّحِّيّـة للمـرأة، خصوصًـا أنَّ مثـل هـذا التّلقيـح يمكـن أن يُسـاعد الأُسَـر المثليَّـة فـي الحصـول علـى أبنـاء.

تتنـاول الفقـرة الخامسـة والأخيـرة مـن الفصـل الثّالـث، قـدرة النّسـاء علـى اتِّخـاذ القـرارات بتـركِ الشّـراكة. ويُسـمِّيها التّقريـر «تـرك الشّـراكة»؛ لأنَّـه يَصرُّ علـى تكريس كُلّ أشـكال العلاقـة بيـن المـرأة والرّجـل وتأطيرهـا بنـوع مـن الشّـراكة الاختياريَّـة التـي يمكـن فكّهـا ببسـاطة. فيُسـمِّيها «حـلُّ العلاقـة» (La dissolution d'une relation).

ويتحدَّث عن ثلاثة عوامل تُحدِّد قدرة المرأة على ترك شريكها:

- النّظام القضائيّ الذي يُنظِّم الطّلاق وحضانة الأطفال.
- مستوى الوصمـة الاجتماعيَّـة التـي تلحقهـا المجتمعـات بالمُطَلَّقـة أو المُنفصِلـة عـن شـريكها.
- قدرة وصول المرأة إلى الموارد.

أمومة المرأة حرمانٌ اقتصاديّ

تحـت عنـوان «مـردود لهـنَّ» يشـرح التّقريـر فـي فَصلِـهِ الرّابـع أهمِّيَّـة وضـرورة أن يكـون للنّسـاء اسـتقلالهنَّ المـادِّيّ وعملهـنَّ المدفـوع الأجـر. ومـن النّقـاط المهمَّـة التـي يذكرهـا:

- إنَّ إتاحـة سـيطرة النّسـاء علـى المـوارد الاقتصاديّـة، بمـن فيهـنّ الأُمَّهـات والجَـدَّات، يمكـن أنْ يُعـزِّز رفاهيَّـة الأُسـرة وصحَّـة الأطفـال وتعليمهـم.

مِـنَ اللّافـت أنَّ المتتبِّـع لسياسـات الحمايـة الاجتماعيّـة، سـيُلاحظ أنَّ التّركيـز فـي تقاريـر عِـدَّة علـى ضـرورة تصميـم التّحويـلات علـى نحـوٍ يُعـزِّز التّمكيـن الاجتماعـيّ والاقتصـاديّ للمـرأة، كمـا أنَّ التّحويـلات التـي وَضَعـت النّقـود مباشـرة فـي أيدي النّسـاء، أدَّت أيضًـا إلـى زيـادة مكانـة المـرأة فـي داخـل الأُسـرة المعيشـيَّة وإلـى تقويَـة اعتزازهـا بنفسـها وتمكينهـا الاقتصـاديّ[2].

1- ONU Femmes, LE PROGRÈS DES FEMMES DANS LE MONDE 2019-2020: LES FAMILLES DANS UN MONDE EN CHANGEMENT, p. 95.

2- يمكـن مراجعـة: منظَّمـة الأغذيـة العالميّـة، حالـة انعـدام الأمـن الغذائـيّ فـي العالـم، ص 40. ويمكـن أيضًـا مراجعـة: منظَّمـة العمـل الدّوليَّـة، الحمايـة الاجتماعيَّـة مـن الامتيـازات إلـى الحـقّ.

- إنَّ الوصول إلى دَخْلٍ من خلال العمل أو الممتلكات أو الحماية الاجتماعيَّة مهمٌّ لضمان المساواة بين النّساء في العلاقة الزوجيّة؛ إذ يُعزِّز موقفهنَّ التّفاوضيّ ويُساعدهنَّ على إنهاء العلاقة في حالِ الحاجة.
- تملك النّساء فرصًا أقلّ بكثير للوصول إلى دَخلٍ شخصيٍّ مقارنة بالرّجال. ولَوْ لَمْ يَكُنْ عدد النّساء العامِلات بالارتفاع نفسه سابقًا، إلَّا أنَّ الزّواج والأمومة غالبًا ما يُعيقان وصولهنَّ إلى وظائف مدفوعة.

يتبيَّن، ممَّا سبق، مدى التّأكيد على إظهار الزّواج والأُمومة واحتسابهما معوّقات في طريق عمل المرأة وانطلاقها.

يتناول الفصل الخامس موضوع اهتمام الأُسر بأفرادها، وكيف أنَّ عبء الاهتمام بالأعمال المنزليّة يقع على عاتقِ المرأة بشكلٍ أكبر بكثير، وأنَّ أعمال الرّعاية بالآخرين في الأُسرة يمكن أن تكون شيئًا جيّدًا ومفيدًا، إلَّا أنَّها قد تكون أيضًا مرتبطة بالاضطهاد والاستغلال والحرمان من الفرص والحقوق في بعض الحالات. ويعدّ الاهتمام بالآخرين «منفعة عامَّة»؛ ولذلك يجب على الدّولة أن تستثمر في تأمين رعاية للأطفال وغيرهم من الفئات. ونستعيد في هذا المجال ما ذُكر في الفصل الأوَّل من التّقرير، من أنَّ التّغييرات التي حَدَثَت في البلدان المتقدِّمة، والتي عُدّ بعضها ثوريًّا؛ مثل وصول النّساء إلى مناصب ونشاطات كانت في السّابق محجوزة للرِّجال، لم يقابله إقبالٌ للرِّجال نحو المِهَن النّسائيَّة، ويَعْزُو التّقرير ذلك إلى انخفاض التّقدير الاجتماعيّ للمِهَن النّسائيَّة. ويظهر ذلك واضحًا في التّوزيع غير المتكافئ للأعمال المنزليّة غير مدفوعة الأجر بين النّساء والرِّجال، حتَّى في البلدان المتقدِّمة[1].

يظهر الفصل، وكأنَّه يُؤكِّد على دعم الأسرة على أنّها حاضن للخدمات التي تُقدَّم للآخرين، ولكن بتتبُّع ما جاء في فقراتِه، يتبيَّن أنَّ المقاربة هي مقاربة داعمة بشكلٍ رئيس لتوزيع الرّعاية على أطراف مختلفة، ومنها الجهات الرّسميَّة والقطاع الخاصّ، والهدف الرّئيس من ذلك هو إعفاء المرأة ممّا يوصَّف دائمًا بأنَّه عمل غير مدفوع الأجر، والذي يُشكِّل نوعًا من الإكراه الذي يُعيق تقدُّم المرأة.

ويتبنَّى التّقرير في فصلِهِ الخامس، المقاربة النّسويّة التي تربط أساس العنف

1- ONU Femmes, LE PROGRÈS DES FEMMES DANS LE MONDE 2019-2020: LES FAMILLES DANS UN MONDE EN CHANGEMENT, p. 28.

ضِدَّ النّساء بالنّظام الأبويّ، وبالظّروف السّوسيوسياسيَّة التي تُعزِّز عدم المساواة بين الجنسَين[1].

ويلفت الرّسم البيانيّ الذي يُقدِّمه التّقرير عن تسويغ العنف في الأسرة، أنَّ نسبة النّساء اللّواتي يوافقنَ على العنف الزّوجيّ ويُعطينَه تسويغًا؛ مثل: إهمال الأطفال، وعدم تلبية الحاجات الجنسيَّة للزّوج، والخروج من دون علم الزّوج، هي أعلى بما يصل إلى ضعف نسب الرِّجال الذين يعطون تسويغًا لهذا العنف في بعض الحالات[2]. ويعزو التّقرير هذا الفارق إلى تربية النّساء على تقبُّلِ ذلك.

يعود التّقرير مُجدَّدًا إلى أنَّ التّمكين الاقتصاديّ للمرأة هو الضّمان لحصولها على سلطةٍ وعدم تعرُّضِها للعنف، وهذا نتاجٌ طبيعيّ لتبنِّي المنظور النّسويّ في هذه المقاربة، فتُهمَل العوامل الاقتصاديّة والسّياسيّة التي قد تُسبِّب الظّلم أو الاستبداد الذي يقع على أفرادِ المجتمع كافَّة، وكذلك غياب الخدمات والقلق على المستقبل، وتُستبعد من قائمة العوامل المؤجِّجة للعنف في العلاقات بين النّاس.

يذكر التّقرير في هذا الفصل، أنَّ جعل الأسرة فضاءً خاصًّا لا تتدخَّل فيه الدّولة، يُساهم في تسويغ العنف وتطبيعه[3].

إنَّ مقاربة العنف ضِدَّ المرأة هي مقاربة قائمة على أساس الاقتصاص، وليس الإصلاح، ويظهر ذلك واضحًا بالتّركيز على وضع قوانين تعاقب الزّوج أو الأب الذي يقوم بتعنيف زوجته أو ابنته، من دون الإشارة إلى الحاجة لبذل الجهود لمعالجة العوامل المؤدِّيَة إلى العنف، على الرّغم من أنَّ تجارب عدَّة تُفيد بأنَّ الرِّجال خرجوا مِنَ السّجن أكثر تصميمًا على الاقتصاص من المرأة، وبعضهم وصَلَ به الأمر إلى قَتلِها انتقامًا على سجنه، ولم يؤدِّ السّجن إلى ردعِهِ عن تعنيفها. حتَّى الانتصار الذي يَدَّعيه التّقرير، من خلال تعديل القوانين المرتبطة بالاغتصاب، وإلغاء الفَقَرة المرتبطة بتخفيف عقوبة المغتصِب في حالِ تزوّج من ضحيَّته[4]،

1- ONU Femmes, LE PROGRÈS DES FEMMES DANS LE MONDE 2019-2020: LES FAMILLES DANS UN MONDE EN CHANGEMENT, p. 184.

2- Ibid, p. 187.

3- Ibid, p. 188.

4- يُشيد التّقرير بإنجازات منظَّمة (أبعاد) في لبنان، ومنظَّمات أخرى في تونس والأردن والمغرب، في مجال تعديل القوانين المتعلِّقة بالاغتصاب، ص ص 27 - 171.

والتّهليل بأنَّ هذا انتصار للمرأة، يحتاج إلى قراءة اجتماعيَّة ونفسيَّة متأنِّية، للتّحقُّق: هل هو حقًّا لصالح المرأة واستقرارها وتحسُّن وضعها النّفسيّ والاجتماعيّ؟ أم أنَّ ما يهمُّ هذه الجهات الدّوليَّة هو معاقبة الرّجل لا استقرار الأُسرة والمرأة والرَّجل والأطفال، طالما أنَّ الأُسرة في نظرهم هي مؤسَّسة قهريَّة؟

يُعلِّل التّقرير استمرار العنف في البلدان في طَوْرِ النّموّ، على الرّغم مِنَ الجهود المبذولة مِنَ المنظّمات الدّوليّة، ويشير إلى أنَّه لا يزال أمام هذه الدّول الكثير من القوانين التي يجب أن يُدفع لإقرارها، وأنَّ العنف متجذِّرٌ في المجتمع ومحميٌّ من المنظومة الدّينيَّة والاجتماعيَّة، بحسب ادِّعائه. ولكنّ التّقرير نفسه لا يُعطينا أيّ تفسير لاستمرار العنف ضِدَّ المرأة في البلدان المتقدِّمة، والتي أنجزت كُلَّ التّعديلات القانونيَّة التي تُقدِّمها الوصفات الدّوليّة النّسويّة، وتضمن تنفيذها عبر آليَّات عمليَّة وقدرات هائلة.

يدعو التّقرير في فصلِهِ الثّامن والأخير إلى التَّأكُّد من توفُّرِ الموارد للعائلة، والتي يجب أن تهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسَين وإلى تمكين المرأة[1]. ومن التّوصيات التي وَرَدَت في نهاية هذا الفصل، ضرورة تعديل قوانين الأُسرة وإصلاحها، بما يضمن تبنِّي قوانين مبنيَّة على التّنوُّع وعدم التّمييز، والتَّنوّع الذي سبق وذُكر في أماكن مختلفة من التّقرير، يعني تقَبُّل كُلّ أشكال الأُسرة؛ ومنها «مثليَّة الجنس» والمُساكنة. ومِنَ التّوصيات أيضًا ضمان وصول النّساء إلى تأمين مردود مستقلّ وكافٍ، يُعزِّز موقعها التّفاوضيّ في الأسرة[2]، على أساس أنَّ الأُسرة هي ساحة نزاع يحتاج كُلّ طرف فيها إلى تعزيز موقعه التّفاوضيّ. وقد تكرَّرت هذه الفكرة 52 مرَّة في متن التّقرير.

لا بُدَّ من الإشارة إلى أنَّ النّسخة العربيَّة المتوفِّرة مِنَ التّقرير اقتصرت على «المُلخَّص التّنفيذيّ»[3]، ولا توجد نسخة كاملة باللّغة العربيّة، في حين أنَّها متوفّرة باللّغات الإنكليزيَّة والفرنسيَّة والأسبانيَّة. وعندما نقرأ ما ورد في النّصِّ الأجنبيّ،

1- ONU Femmes, LE PROGRÈS DES FEMMES DANS LE MONDE 2019-2020: LES FAMILLES DANS UN MONDE EN CHANGEMENT, p. 25.

2- Ibid, p. 237.

3- هيئة الأُمم المتّحدة للمرأة، تقدُّم النّساء في عالَمٍ مُتغيِّر 2019-2020، ملخَّص: العائلات في عالمٍ متغيِّر. باللّغة العربيّة.

سنلاحظ وجود الكثير من البيانات والمُقاربات التي لم تُنشر في النِّصِّ العربيّ، كما سنلاحظ أنَّ المصطلحات بالعربيّة كانت أخفُّ وطأة؛ مثال العمل غير مدفوع الأجر، والذي استُبدل في النّسخة العربيّة بأعمال الرِّعاية، كما باتَتِ المُساكنة هي «التّعايش من دون أُسرة»، وقد وردت مرَّة واحدة في التّرجمة العربيّة في 28 صفحة، بينما ذُكرت المُساكنة 66 مرَّة في 241 صفحة، بنسبة 27.4% في التّقرير باللّغة الأجنبيَّة.

خلاصة

على الرَّغم مِنْ محاولة التّقرير تأدية دور الحامي للأُسرة، والدَّاعم لتعزيز العلاقات في داخلها، إلَّا أنَّه أظهر بوضوح التّداعيات التي تركتها سياسات تثبيت المساواة، وإلغاء أشكال التَّمييز والتَّمكين الاقتصاديّ للمرأة على ارتفاع معدَّل العمر عند الزّواج، وتراجع منظومة الزّواج، وازدياد حالات الطّلاق، وتراجُع الإنجاب، وازدياد العلاقات خارج إطار الزّواج أو الزّنى، وتنامي الاعتراف بزواج «المثليّين»، فتعاطى مع هذه التّداعيات بشكل إيجابيّ، وكأنَّه يتباهى بأنَّها منجزات عمل سنوات.

وفي الوقت الذي يتباهى التّقرير بأنَّ النّساء يدخلن في سوق العمل بأعدادٍ كبيرة، يُشدِّد في كُلِّ محطَّة على أنَّ الزّواج والأمومة يُقلِّصان معدَّلات مشاركتهنَّ في سوقِ العمل، ما يُقلِّص الدَّخل والاستحقاقات المصاحِبَة للعمل.

هذه هي إنجازات تمكين المرأة، شعورٌ عالٍ بالتّقصير والذّنب لخروجها من المنزل، والتّقصير تُجاه أفراده حتَّى في البلدان المتقدِّمة. لكنَّ التّقرير يحاول أنْ يَنسب تَشكُّل هذه المشاعر إلى المجتمع وثقافته[1]، وكذلك إقبال النّساء على عمل الرِّجال من دون أنْ يحدث العكس حتَّى في الدّول المتقدِّمة.

إنَّ التَّعاطي مع الأسرة من منظور «حقوق الإنسان» وحقوق المرأة الفرد، ومن ثَمَّ «حقوق الطّفل الفرد»، لن يكون أبدًا في صالح تعزيز هذه المؤسَّسة التي تقوم على الانصهار، لا على مجرَّد الشّراكة. وعندما يجري الحديث عن «حقِّ المرأة في العمل»، وحصرًا العمل مقابل أَجر، أو العمل الذي يؤدِّي إلى منتج مادِّيّ، سيصبح ـ حُكمًا ـ التّعاطي مع الأمومة والأعمال المنزليَّة بوصفها أعمالًا غير مدفوعة الأجر أو غير منتجة. يجب إعادة تعريف العمل؛ ليصبح «العمل الإنسانيّ» الذي يجعل

1- ONU Femmes, LE PROGRÈS DES FEMMES DANS LE MONDE 2019-2020: LES FAMILLES DANS UN MONDE EN CHANGEMENT, p. 29.

الأمومة أهمّ الأعمال المنتجة التي تقوم خلال بضع سنوات بتحويل الطّفل الطّبيعيّ إلى إنسان اجتماعيّ[1].

إنَّ زعزعة توازن السّلطات داخل الأُسرة، والتّعاطي معها على أنّها ساحةَ نزاعٍ تحتاج المرأة فيها إلى تعزيز وضعها التّفاوضيّ، بحصولها على عملٍ ذي مردودٍ مادِّيّ، وإلى دعم الدّولة وحتَّى القطاع الخاصّ؛ لإزالة كُلّ الموانع لحصولها على هذا العمل، سيُحوِّل الزّواج والأُمومة حكمًا إلى صفّ الموانع التي تعيق حصول المرأة على المكانةِ الاقتصاديّةِ والاجتماعيّةِ التي يفترضها الخطاب المُتمركز حول الأنثى.

كم أنّ الخطاب التّشكيكيّ بقدرة الزّوج على إدارة الأُسرة بطريقة عادلة، ووضعه دائمًا في صورة المُعنِّف والمصادِر لحقوق الزّوجة، وكذلك الأجواء التّنافسيَّة بين الطرَفين التي يحضُّ عليها خطاب المساواة وإلغاء التّمييز، أوجَدَت شرخًا بين الذّكور والإناث، وحَذَرًا تُجاه تشكيل الأُسرة الطّبيعيَّة المؤلَّفة مِنْ زوجَين (ذَكَر وأُنثى) وأبنائهما، والتي يُسمِّيها التّقرير أحد الأشكال، ويتحفَّظ على تسميَتِها بالطّبيعيَّة، ويُفضِّل مُصطلح التّقليديَّة. مع عدم إغفال أنَّ من الأسباب الرَّئيسة لتنامي اختيار النّساء عَدَم الزواج، هو خطاب الكراهيَّة تُجاه الزّواج والعلاقات الأُسريَّة والتّشكيك بجدواها. فقد يكون هذا الخطاب أحد الأسباب أو المسوِّغات التي استُخدِمَت للتّرويج لتقبُّل زواج «المثليّين».

1- عبد الوهاب المسيريّ، قضيَّة المرأة بين التّحرير والتّمركُز حول الأنثى، ص 40.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللّغة العربيّة

- الأُمم المتّحدة، هيئة الأُمم المتّحدة للمساواة بين الجنسَين وتمكين المرأة (هيئة الأُمم المتّحدة للمرأة): الخطّة الاستراتيجيَّة للفترة 2022ـ2025، 2021.
- عتريسي، طلال، الجندر المُخادع: من المرأة الضحيَّة إلى تفكيك المنظومة الأُسريَّة، بيروت، جامعة المعارف، 2023م.
- الكردستانيّ، مثنى، حركات تحرير المرأة من المساواة إلى الجندر: دراسة نقديّة إسلاميّة، 2004م.
- مجموعة البنك الدّوليّ، الطّبيعة المتغيِّرة للعمل، واشنطن، 2019م.
- المسيريّ عبد الوهّاب، قضيَّة المرأة بين التّحرير والتّمركز حول الأنثى، ط2، مصر، نهضة مصر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، 2010م.
- مُنظَّمة الأغذية العالميّة، حالة انعدام الأمن الغذائيّ في العالم، 2012م.
- مُنظمَّة العمل الدّوليّة، الحماية الاجتماعيّة مِنَ الامتيازات إلى الحقّ، 2014م.
- هيئة الأُمم المتّحدة للمرأة، التّمكين الاقتصاديّ للمرأة في عالمِ العمل المُتغيِّر، نيويورك، 2017م.
- هيئة الأُمم المتّحدة للمرأة، تَقدُّم النّساء في عالم مُتغيِّر 2019ـ2020، ملخَّص: العائلات في عالمٍ مُتغيِّر، 2019م. باللُّغة العربيّة.

المراجع باللّغة الأجنبيّة

- Becker, H. (2017). Evidence. Chicago et London: University of Chicago Press.
- Fry, Richard, Cohn, D'vera, , Women Men and the new economics of marriage, Pew Reserach Center, 2010.
- ONU Femmes, Le progrès des femmes dans le monde 2019ـ2020: les familles dans un monde en changement, États-Unis, 2019.

- Un Women, UNDP, THE PATHS TO EQUAL Twin indices on women's empowerment and gender equality, 2023.

المواقع الإلكترونيَّة

- https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals/.
- https://www.unwomen.org/en/digital-library/progress-of-the-worlds-women.
- https://www.unwomen.org/en/news/stories/20196//press-release-progress-of-the-worlds-women-2019.
- https://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/text/0360793A.pdf.